دولة القانون والشفافية كمعايير للحكامة الراشدة وعلاقتها بالتنمية الانسانية

الدكتورة عيساني رفيقة
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم

مقدمة:

يعد مفهوم" الحكم الراشد " و الحكم الجيد " أو الحكم السديد " إحدى الرؤى الحديثة التي يجري الترويج له ابوصفها آلية سياسية كفيلة لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة التي تعد معياراً أساسياً بل ربما وحيداً لنوعية الحكم .

وقد انتشر هذا المفهوم الجديد خلال السنوات الأخيرة في مختلف مؤسسات المجتمع الدولي، إِذْ أصبح هناك إجماع على حتمية الحكم الرشيد من أجل تحقيق التنمية البشرية الشاملة .وفي هذا الصدد يقول كوفي عنان /الأمين العام السابق للأمم المتحدة" :إن الحكم الرشيد يعد أكثر العوامل أهمية في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية". أن مفهوم الحكم هو مفهوم قديم وشامل ويعني ببساطة" اتخاذ القرار وتنفيذه . "وهذا المعنى ينطبق على النشاطات الإنسانية كلّها :السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية....الخ .لذلك فإن الحكم بوصفه عملية اتخاذ القرار وتنفيذه يتضمن أو يشترط وجود مشاركين رسميين وغير رسميين في عملية صناعة القرار وتنفيذه، فضلاً عن مجموعة من البنى أو المؤسسات اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه .

إن ما تتم ملاحظته هو أن الهدف في كل الاحوال بشكل مباشر أو غير مباشر من مختلف المستويات والنشاطات الإنسانية التي تشكل موضوع

الحكم هو الإنسان، لذلك جاء مفهوم الحكم الرشيد ليضفي على مفهوم الحكم بعداً عقلانياً يحقق الهدف منه، وذلك من خلال مناخ" لتنمية الناس من أجل الناس، وبواسطة الناس"، .ومن ذلك يمكننا القول : إن الحكم الرشيد أو الحكم الراشد هو الحكم الذي يؤمن أعلى قدر من المشاركة والكفاءة في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها في مختلف المستويات .وهو لا يركز على ممارسة الحكم من خلال الشعب فقط، وإنما يركز على كفاءة الحكم التي تعزز القيم البناءة والمنتجة للمجتمع.

وعليه فان الدراسة في موضوعنا ارتأينا أن نركزها على أساس 4 نقاط صنفناها على أساس أنها جد مهمة وحساسة وهي عادة ما تعد العناصر الموجهة لهذا الحكم فاما أن تكون سببا في رشادته وأو بالعكس من ذلك ان لم يتم اعمالها:

- تحديد معالم الحكم الراشد
- في اطار الحكم الراشد الدولة هي دولة القانون.
- الشفافية معيار دقيق و حساس في ضمان رشادة الحكم
- التنمية الإنسانية الهدف الاسمى للحكم الراشد.

I. تحديد معالم الحكم الراشد:

يعتبر مصطلح الحكم الراشدة مفهوما حديثا إذا ما قورن ببعض المصطلحات .فنجده في اللغة الفرنسية مرادف لمصطلح الحوكمة، .انتشر كمفهوم قانوني عام 1978 م ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير.

وفي بداية الثمانينات استخدم من طرف المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي، إلا أن الأستاذين" جيم سمارش "و" جوهان أولسن "استخدما هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشرا كتابا يحمل عنوان" :إعادة اكتشاف الهيئات "الذي نشرعام 1989 في الو.م أو تساءلا من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنظمات وتكييف الإستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كله برشادة الحكم.

ومنذ ذلك الحين أصبح لهذا المفهوم دور كبير خاصة في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول في تحقيقه الآليات الحكم الراشد ومن ثم أصبح له معايير تقيم على أساسها الدول وخاصة لدى صندوق النقد الدولي الذي يركز عليه كثيرا حتى في ربط مساعداته للدول النامية بتحقيق شروط الحكم الراشد[1].

أ- تعريف الحكم الراشد: عرف البنك العالمي سنة 1992 : الحكم الراشد بأنه : "الطريقة المثلى التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول."

فالحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها[2].

[1]- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن- قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص16

[2]-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ويمكن القول بأنها عبارة عن منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و يجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب.

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: " هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

أ- عناصر الحكم الراشد:

تتحدد عناصر الحكم الراشد من خلال[1]:

[1]- مسالي نسيمة، الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي، مقال منشور في الانترنت، ص 05.

- الديمقراطية: تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية والمبنية على أرض الواقع، أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

- حقوق الإنسان: تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

- سيادة القانون.

- تفعيل مؤسسات المجتمع المدني: فهي أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

- الإدارة الحكومية: يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شركاء في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

- الإدارة غير المركزية: على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (لحكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع.[1].

[1]- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

بالنسبة لمعايير الحكم الراشد فهي[1]:

-إقامة دولة الحق والقانون.

-ترسيخ الديمقراطية الحقة

-التعددية السياسية

-الرقابة البرلمانية

-الشفافية في تسيير شؤون الدولة

-المحاسبة التي تقوم من خلال سلطة قضائية قوية

-حرية التعبير وحرية الرأي.

ج- مقاييس الحكم الراشد:

من الصعب وضع معايير عامة وموضوعية لقياس الحكم الرشيد لدول العالم جميعها، نظراً إلى

اختلاف مستوى التنمية في كل منها المرتبط بعوامل عديدة :درجة التقدم، والأوضاع السياسية والاجتماعية، والإمكانيات المتاحة....الخ .ولكن مع ذلك يمكننا أن نحدد ثلاثة مؤشرات:

أ- مؤشر نوعية الإدارة في القطاع العام:

يقيس مؤشر نوعية الإدارة في القطاع العام فعالية البيروقراطية وكفاءتها،ومدى التزامها بحكم

القانون، وضمانها لحقوق المحكومين، ودرجة الفساد الذي تعانيه وآليات المساءلة الداخلية.

[2]- جدو فؤاد ، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد و خصوصية الجزائر، ملتقى التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر (وقع و تحديات)، القطب الجامعي لاولاد فارس بشلف 16-2008/12/17، ص06.

ب- مؤشر المساءلة العامة:

يقيس مؤشر المساءلة العامة مدى انفتاح المؤسسات الحكومية السياسية ومستوى المشاركة،

واحترام الحريات العامة، وشفافية الحكم، وحرية الصحافة والإعلام . أي يقيس قدرة المواطنين في

الحصول على معلومات حكومية، ومناقشة السياسات العامة عبر وسائل الإعلام، والمشاركة في مساءلة الحكام.

ج- مؤشر رضا المواطن:

يبقى مؤشر رضا المواطن، مع صعوبة تحديده بدقة، أداة القياس الأساسية لفاعلية الحكم وكفاءته.

فالتنمية التي يسعى لتحقيقها الحكم الرشيد لا تقاس بشكل إجمالي وفقاً لقي اس معدل النمو اقتصادياً على المستوى الوطني، ولا على متوسط دخل الفرد، وإنما تقاس على مستوى التنمية العائدة على المواطن من خلال نوعية المعيشة خدمات مادية واجتماعية مناسبة :مستوى الدخل، نوعية التعليم والصحة، والبطالة، والأمية، والبيئة، ومعدلات الوفيات والحياة والطرقات، والحصول على الوثائق ....بيد أن مؤشر رضا المواطن لا يقاس فقط من خلال تحسين قدراته المادية لتحقيق مستوى حياة كريمة، بل يقاس أيضاً من خلال مستوى تمكينه من توسيع خياراته المتاحة لتحقيق درجة من الرفاهية .وهذا المؤشر يعبر عنه من خلال آليات التقييم العامة

استطلاعات الرأي، وحرية .التعبير، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني[1]....

II. في اطار الحكم الراشد الدولة هي دولة القانون:

إن سلطة الدولة هي أولاً وقبل كل شيء سلطة قانونية .فالسلطة ليست امتيازاً لمن يمارسها، وإنما مجرد وظيفة ذات صلاحيات محددة تُمارس في ضوء مجموعة من القواعد القانونية .فخضوع الدولة بسلطاتها المختلفة لمجموع القواعد القانونية يعد العنصر الجوهري لقيام دولة القانون .

ويمكننا تحديد المفهوم العام لدولة القانون بأنها الدولة التي تخضع في مظاهر نشاطها جميعها لأحكام القانون وتتقيد بها، أي إن سلطات الدولة كّلها، التشريعية والتنفيذية والقضائية، لا يمكنها أن تتصرف إلا في حدود أحكام القانون، ما دامت هذه الأحكام لم تُلْغَ أو لم تعدل وفقاً للشكليات وللإجراءات المحددة بالنصوص القانونية.

وبهذا يختلف مفهوم دولة القانون عن مفهوم مبدأ المشروعية الذي يقصد به خضوع السلطة الإدارية في الدولة للقواعد القانونية الذي يعد أهم مرتكزات دولة القانون .كذلك يختلف مفهوم دولة القانون عن مفهوم شرعية السلطة أو السلطة الشرعية يقصد بها السلطة التي تستند إلى رضا المحكومين، أو الشعب[2].

وقد بنى العميد ليون دوجي نظريته بخصوص دولة القانون على أساس التضامن الاجتماعي

[1]- سام دلة، من دولة القانون الى الحكم الرشيد "تكامل في الاسس و الاليات و الهدف"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد30 العدد 2014/02، ص93.

[2]- سام دلة ، المرجع السابق، ص 72.

إِذْ يرى أن عند الإنسان شعور أَب العدل والظلم أفرزه الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه بشكل عفوي، يولد فكرة ما يجب أن يكون القانون . ويرى العميد دوجي الحكام لا يملكون حق التشريع بأنفسهم، فالقانون لا يؤسس على إرادة الحكام، ولا يكون لإرادتهم شأن في صنعه. فالقانون لا يكتسب صفته بسبب إصداره من سلطة عامة، وإنما يكتسب صفته بسبب اتفاقه مع مستلزمات التضامن الاجتماعي والعدالة فالقواعد القانونية إذاً تنشأ بمجرد أن يستقر في ضمير الجماعة ضرورة وجودها فتكتسب صفتها القانونية لذاتها وبحكم ضرورتها،أي إنَّها تنشأ بصفة تلقائية كظاهرة اجتماعية وطبيعية من دون تدخل إرادة الدولة أو الحكام في وجودها. فالقانون يعد مصدره خارجاً عن إرادة الدولة، وهكذا فان خضوع الدولة للقانون أساسه قيد خارجي فرضت وجوده فكرة التضامن الاجتماعي.

وقد ميز الفقهاء بين مصطلحين متناقضين للتعبير عن مضمون دولة القانون .هذان المصطلحان هما: (دولة البوليس) دولة الضبط الإداري تحديداً(ودولة القانون) دولة التشريع.

فدولة البوليس: هي التي تمتلك إدارة غير مقيدة لمواجهة الأوضاع المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، ومن ثَم تتخذ القرارات والأوامر والتدابير التقديرية اللازمة كلما اقتضت الحاجة

إلى ذلك. مما يعني أنهَّا تشكل تهديداً للحقوق والحريات العامة، بوصفها غلبت ضرورات السلطة على ضمانات الحريات والحقوق العامة.

أما دولة القانون: فهي التي تقيد نفسها بنظام قانوني تشريعي بالمفهوم العام قواعدها لقانونية الشكلية والموضوعية محددة ومعروفة مسبقاً.

مهما يكن اختلاف الفقه في أساس إخضاع الدولة للقانون، فإنه لا يوجد اختلاف على المبادئ أو المقومات الأساسية، التي تعد ضمانات لقيام دولة القانون، والتي يمكن إجمالها بأمرين :الفصل بين السلطات، وبالتحديد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستقلالية رقابة القضاء وفعاليته.

وهنا بحق نلتمس تداخل عنصر حكم القانون مع عنصر الشفافية في تاطير مفهوم الحكم الراشد حيث انه يشكل وجود قضاء مستقل إحدى أهم الدعامات الأساسية لقيام دولة القانون وعليه

يتوقف الوجود الفعلي لبقية مقومات دولة القانون .فلا قيمة للدستور ولا لمبدأ الفصل بين السلطات، ولا لإعلان الحقوق والحريات الفردية إلا بوجود رقابة قضائية تضمن احترام أحكام الدستورو بقية القواعد القانونية[1]، وتضمن ممارسة كل سلطة وظائفها في حدود مبدأ فصل السلطات، وتضمن حماية الحقوق والحريات الفردية .ولا قيمة لهذه الرقابة القضائية إلا إذا كان القضاء المستقل يمارس بشفافية.

III. الشفافية معيار دقيق و حساس في ضمان رشادة الحكم:

" المرافق الاساسية كما نعرف جميعا ليست مجرد بناء الطرق و المدارس ومحطات الطاقة ، بل هي أيضا مسالة تتعلق بتعزيز الحكم الدمقراطي و سيادة القانون . و بدون المساءلة ليس مساءلة الحكومة أمام شعبها فحسب بل مساءلة افراد الشعب امام بعضهم البعض ليس هناك

[1]- زياد عبد الوهاب النعيمي، الاصلاحات القانونية و اثرها في تعزيز مفهوم الحكم الراشد بالعراق، www.ahewar.org 24/03/2009، ص03

أي أمل في اقامة دولة ديمقراطية قابلة للبقاء) حسب الامين العام بان كيمون – ملاحظات الى مجلس الامن في تيمور 2009/02/19.

في مجتمع الأمم، يعد الحكم "رشيدا" و"ديمقراطيا" بمقدار درجة الشفافية التي تتسم بها مؤسسات البلاد وعملياتها. ويراد بمصطلح"مؤسساتها" الهيئات مثل البرلمان والوزارات المختلفة. ويشمل مصطلح"عملياتها" الأنشطة الرئيسية كالإنتخابات، والإجراءات القانونية التي يجب أن ينظر إليها على أنها خالية من الفساد ومسؤولة أمام الشعب. وغدا نجاح بلد ما في تحقيق هذا المعيار مقياسا رئيسيا لمصداقيته واحترامه في العالم[1].

ان الشفافية مع المساءلة مقومان أساسيان من مقومات الحكم الرشيد .والشفافية والمساءلة مفهومان مترابطاني عزز كل منهما الآخر .ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة، وما لم تكن هناك مساءلة فلن تكون للشفافية أية قيمة .ويسهم وجود هاتين الحالتين معاً في قيام إدارة فعالة ومن صفة على صعيد المؤسسات العامة والخاصة.

وتعني الشفافية أن عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها تجري وفق قواعد معروفة للمحكومين المتأثرين

بهذه القرارات .وهذا يقتضي توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب المحكومين، فضلاً عن صحة هذه المعلومات ودقتها واكتمالها.

[1]- الحوكمة، موقع الامم المتحدة http://www.un.org

فالشفافية ممارسة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة .فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات عنه قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ

وفي حماية مصالحهم .وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور كما أنها تقوم على أساس التدفق الحر للمعلومات[1] وتزيد سهولة الوصول إلى المعلومات درجة الشفافية .ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ولمشاغلهم منصفة، عليها أن تكون شفافة وأن تعمل وفقاً لسيادة القانون .فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية ركن أساسي من أركان الحكم الرشيد.

وتعتمد شفافية الجهاز البيروقراطي اعتماداً كبيراً على توافر المعلومات وصحتها.

الشفافية تعتمد في تطبيقاتها على الافصاح بعدالة وفي الوقت المناسب، والابتعاد عن اخفاء الارقام والحقائق بخاصة تلك التي تتعلق بقضايا تتصل بمعيشة الناس و الميزانية العامة والحسابات العامة ، وفي هذا المجال فان العديد من المسؤولين يتقنون فن خلط الاوراق وتبديل الارقام بهدف اضاعة الحقائق[2].

ان اي مجتمع او نظام سياسي اجتماعي قادر على تطبيق المفاهيم الثلاثة اعلاه (الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد) يستطيع ضمان تحقيق

[1]- سام دلة ، المرجع السابق، ص90.

[2]- خالد الزبيدي، الشفافية و المساءلة و الحكم الرشيد، جريدة الدستور الاردن، 2013/06/13

العدالة والتقدم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ويفلت من استحقاقات تبرز بين حقبة واخرى، وهذه المفاهيم وان كانت قد سوقها الغرب بمؤسساته باعتبارها من صنعه وانجازاته، علما بأن الشفافية بمعانيها المختلفة والمساءلة وسلامة الحكم المتمثلة بالفصل بين السلطات وردت في مقدمة ابن خلدون قبل قرون.

IV. التنمية الانسانية الهدف الاسمى للحكم الراشد:

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتماما لباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك اعتبرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم لمتحدة في عام 1986 حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، ومنه تسعى الكثير من الدول النامية اللحاق بالدول المتطورة والتي بلغت قياسات كبيرة من التقدم.

فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح الكلام الآن عن التنمية البشرية ومقاييسها ثم التنمية الإدارية وأبعادها، ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد بل أن التنمية أصبح لها علاقة بالحكم الراشد أو الحوكمة.

مرّ مفهوم التنمية بأربعة مراحل: المرحلة الاولى، جرى التركيز على النمو الاقتصادي، وفي المرحلة الثانية على التنمية البشرية وفي المرحلة الثالثة على التنمية البشرية المستدامة، وفي المرحلة الرابعة، على التنمية الانسانية بمعناها الشامل، وإقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحكم الصالح في ادبيات الامم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولعل السبب في ذلك يعود الى ان بعض البلدان، التي حققت نمّواً اقتصادياً، لم تستطع

أن تحقق تحسنّاً في مستوى معيشة غالبية السكان، وهكذا فان تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائياً تحسين نوعية حياة السكان[1].

وبالتالي في رأي هذا الاتجاه لا تستقيم تنمية حقيقية شاملة ومتوازنة في دولة من الدول بدون تحقيق الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها الحكم الراشد

فمن غير الممكن الفصل بين نوعية الحكم والقدرة على التنمية . والتنمية المقصودة هنا ليست مجرد تنمية الثروة التي قد تكون متوافرة نتيجة تمتع بلد بالموارد الطبيعية في مدة زمنية معينة وإنما هي التنمية التي محورها البشر في الحاضر والمستقبل المعروفة باسم" التنمية الإنسانية المستدامة[2]"

---

[1]- عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن-العدد: 1804 – http://www.ahewar.org 2007/01/23

[2]- يطرح البروفسور كارل فاسيك موضوع " الحق في التنمية" كجزء من تطور عملية حقوق الانسان، وهو ما يطلق عليه الحقوق الجديدة من منطق " حقوق التضامن"، كالحق في السلام والحق في بيئة نظيفة، والحق في الاستفادة من التراث المشترك للبشرية. وكان فاسيك قد طرح المسألة عام 1977 بمناسبة التحضير للذكرى الـ 30 للاعلان العالمي لحقوق الانسان ومرور 200 عام على الثورة الفرنسية. ويعدّ فاسيك مبدع فكرة الجيل الثالث لحقوق الانسان(18).

ويذهب أبعد من ذلك عندما يعتبر ان الحقوق المدنية والسياسية وهي التي تمثل (الجيل الاول)، كانت قد صيغت في القرن الثامن عشر وشكلت خلفية ثقافية للثورة الفرنسية.

اما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تمثل (الجيل الثاني) فقد صيغت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين تحت تأثير الفكر الاشتراكي والماركسي ، خصوصاً موضوع المساواة والحديث عن حقوق العمل والعمال والضمان الاجتماعي وغيرها.

اما (الجيل الثالث) او " حقوق التضامن" فهي محاولة لادخال البعد الانساني بعد حقوق الانسان، خصوصاً وان تلك الحقول كانت متروكة للدولة مثل البيئة والسلام والتنمية والتواصل والتراث المشترك للانسانية.

ولكي يتم تأمين هذه الحقوق وترابطها مع الحقوق الاخرى فلا بدّ من جهود جميع الفاعلين في العملية الاجتماعية سواء كانت دول او مجموعات او كيانات او افراد عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن-العدد: 1804 –http://www.ahewar.org 2007/01/23ص8

الحكم الرشيد فمنطلقه التنمية التي عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها" تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس ."وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر في المجالات جميعها، حتى يكون بمقدورهم العمل على نحو منتج وخلاق .والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار التنمية المتحققة توزيعاً عادلاً وعلى أوسع نطاق أما التنمية بوساطة الناس فهي تعني إعطاء كل شخص فرصة المشاركة فيها.

هذا المفهوم للتنمية، هو مفهوم ديناميكي، يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات والانتفاع بها، ويوسع الخيارات أمام الناس ان هذا المفهوم يفترض أمرين متلازمين، الأول منهما شرط لتحقيق الثاني،وهما : مسألة الحريات والمشاركة، وتزايد اعتماد الناس على أنفسهم.

وانطلاقاً من ذلك، فالتنمية بوصفها أساساً للحكم الرشيد هي حق من حقوق الإنسان يجب احترامه .والتنمية وحقوق الإنسان مبدآن إنسانيان ودستوريان، يعزز كل واحد منها الآخر لأن التنمية عندما تحسن قدرات البشر، تخلق لديهم القدرة على ممارسة الحرية .

ويتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج الحكم الراشد و التي من خلالها يمكن القول بأن الحكم قد خدم التنمية الانسانية وبالتالي هو حكم راشد ، و ان هذه الابعاد هي[1]:

أ- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا

[1]- عمراني كربوسة، الحكم الراشد و مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر (وقع و تحديات)، القطب الجامعي لاولاد فارس بشلف 16-2008/12/17.

في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

ب- البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها.و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

ج- البعد الاقتصادي والاجتماعي: والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة.وبناء على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح وعقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع الموطنين بمختلف حقوقهم و ضمانة حرياتهم.

*-التنمية والحكم الراشد في الجزائر[1]:

أ- قراءة في واقع العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد في الجزائر:

[1]- جدو فؤاد، المرجع السابق، ص 08.

من اجل تحديد واقع العلاقة بين التنمية و الحكم الراشد في الجزائر كان لابد من الاعتماد على ما يلي:

أ -متطلبات الحكم الراشد وإسقاطاتها على الجزائر منجهة ومن جهة أخري المتطلبات التنموية للجزائر في المرحلة الراهنة.

ب -قراءة في الحركية التنموية في الجزائر منذ 1999 إلي غاية يومنا هذا إلي جانب وضع إستراتجية التنمية المستدامة ضمن خصوصية البيئة الجزائرية الداخلية والإقليمية.

من خلال عنصر متطلبات الحكم الراشد من خلال النظر خصوصية التجربة التنموية والاقتصادية للجزائر منذ 1999 نجد أن هناك بعض الاختلالات الواضحة إذا ما أسقطنا هذه المرتكزات على التجربة الجزائرية.

فلم تعد التنمية حلم أو هدف بل أصبحت ضرورة ملحة في الألفية الثالثة خاصة بعدما أقرتها الأمم

المتحدة، إلي جانب ازدياد الانكشافية في العالم بحيث أصبح أي شخص من الدول النامية أن يرى كيف يعيش نظيره في الدول المتقدمة وهذا ماي حتم على الدول النامية الخوض في غمار التنمية كمسار لا مفر منه، هذا إلي جانب موجات التحول الديمقراطي التي تلزم على الأنظمة التقيد بمجموعة من الشروط التي تدخل في سياق مرتكزات الحكم الراشد.

حيث تم تعزيز دور الاقتصاد الوطني خاصة بعد الفترة التي عاشتها الجزائر من طرف الإرهاب الذي خلف خسائر في الأرواح والاقتصاد والبنى التحتية بحيث أوقف مسار التنمية لمدة تزيد عن 10 سنوات في الوقت

الذي كان يسير فيه العالم بسرعة كبيرة نحو تحقيق معدلات نمو كبيرة وتحقيق قفزات تنموية على جميع المستويات.

كما أنه كانت هناك ظروف دولية وأخرى داخلية ساعدت في هذا التوجه وبناء مقاربات تنموية وفق هذه المعطيات، بداية من القوانين التي تدخل في إطار تحقيق السلم والأمن في البلاد من الوئام المدني إلي المصالحة الوطنية، إلي جانب أحداث 11 سبتمبر 2001 التي عرفت حقيقة الإرهاب وما كان يجري في الجزائر بالإضافة إلي ارتفاع أسعار البترول في العالم التي ساعدت في تدعيم الموقف المالي للجزائر وكذا المساهمة في رسم خطط تنموية غير أنها عرفت تطورات ايجابية و سلبية في نفس الوقت وهذا من خلال ما يلي[1]:

-ارتفاع مؤشرات النمو كل سنة بمعدل لا يقل عن 4 بالمئة.

-انخفاض مستوي البطالة.

-انجاز مشاريع ضخمة خاصة على مستوي البني التحتية والمنشاءات القاعدية.

وظواهر أخرى منها:

-ارتفاع الاحتجاجات لدى الفئات العمالية بالمطالبة بتحسين الأوضاع والمستوي المعيشي .

- بروز مؤشرات الاختلاس والرشوة بشكل لافت للإنتباه و تبديد الأموال العمومية في صفقات

[1]- جدو فؤاد ، المرجع السابق، ص 10.

مشبوهة مما يعني إهدار للمال العام وعدم تحقيق البرامج التنموية كما هي.

-بقاء مؤشرات النمو خارج قطاع المحروقات بعيد عن الطموحات

ولهذا فإذا أردنا تحقيق تنمية حقيقية وعلى جميع المستويات لا بد من وضع تصور وإستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد تقف وتراعي جملة من الخصائص وهي:

1-طبيعة المجتمع الجزائري الذي يعرف تنوعا من حيث التركيبة البشرية حتى الجغرافية.

2-إفرازات مرحلة الأزمة الوطنية وما خلفها لإرهاب.

3- موقع الجزائر من أوروبا وتزايد ظاهرة الهجرة السرية.

4- التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياته على الجزائر.

5-طبيعة المناطق الحدودية.

6-عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة.

7-عدم وجو برنامج اقتصادي داعم للمؤسسات ا لوطنية.

8-طبيعة المؤسسات البنكية في الجزائر.

9-الفساد المنتشر في المؤسسات الإدارية وكذا البيروقراطية.

10-عدم وجود سوق مالية.

11-عدم فعالية مؤسسات الرقابية.

ب- تصور حكم راش وتنمية حقيقية في الجزائر:

يمكن تصور تحقيق نظرية الحكم الراشد في الجزائر و ذلك بالاعتماد على تجسيد الاليات التالية[1]:

اولا- النهوض بالعامل البشري:

إن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، وتطور هذا المفهوم من إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى مفهوم آخر ألا وهو تنمية المورد البشري.

ثانيا- تقريب المواطن بالإدارة:

إن الإتصال وقرب المواطن من الإدارة هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم الراشد فللقضاء على المشاكل الإجتماعية التي يتخبط فيها المواطن في انعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والإتصال بين المواطن والإدارة.

ثالثا- ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية:

وهذا من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور داخل المجموعة الوطنية وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين.

رابعا- توفر مجتمع مدني فعال[2]:

إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد، فما هو مطلوب من

---

[1]- محمد خليفة، اشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر، ملتقى التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر (وقع و تحديات)، القطب الجامعي لاولاد فارس بشلف 16-2008/12/17، ص 05.

[2]- سام دلة ، المرجع السابق ص 89.

المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

خامسا- ضمان نشاط الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية:

فالسلطات المنتخبة التي تتولى تنظيم وتسيير المجالس المحلية بطريقة شفافة تؤدي إلى تفعيل

العوامل المشتركة نحو مفهوم الحكم الراشد الذي يتطل النزاهة في التسيير وحياد الإدارة وغرس روح المبادرة والشعور بالمسؤولية والتزام المسؤول بتقديم الحساب على المهام الموكلة إليه.

سادسا- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل:

وهذا بإلزامية استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية وفتح نقاشات واسعة بين مختلف الفاعلين حول ظاهرة الفساد المستفحلة في شتى الهيئات الرسمية للبلاد، وقصد التخفيف منه الزم تحسين أجور الموظفين العموميون و إقرار مبدأ العدالة في التوزيع لتنشيط برامج التنمية.

خاتمة:

هناك عدة معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية لتحديد الحكامة الراشدة وهي تشمل الدولة ومؤسساتها والإدارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين كناشطين اجتماعيين وهي معايير قد تختلف حسب تعريفات المنظمات و المؤسسات الدولية.

كما ان مفهوم الحكامة تطور بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية. خاصة عندما انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي

ثم إلى التنمية الإنسانية. و ذلك عندما تبين أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين و مستوى عيشهم. وظهر مفهوم الحكامة الراشدة عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي ومستندة على العدالة في التوزيع و المشاركة، أي التنمية المستدامة التي بدونها لا يمكن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

وهكذا فان الحاكمية الرشيدة يمكن أن تقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعديدية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرص بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية.